



مصر

43%

تقدم بعض المعلومات للجمهور حول وثائق موازنتها خلال السنة المالية

مجموع النقاط الكلى:

إضاءات

المعلومات المعلنّة في الوثائق العامة

يكشف مجموع نقاط مصر في مؤشر الموازنة المفتوحة عن أن الحكومة تزود الجمهور ببعض المعلومات حول الموازنة المركزية للحكومة ونشاطاتها المالية خلال السنة التي تغطيها الموازنة، وهو ما يجعل من الصعب على المواطنين اعتبار الحكومة موثوقة في إدارتها للأموال العامة.

يقيس مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2008 كمّ ونوع المعلومات التي توفرها الحكومات لمواطنيها في وثائق الموازنة الرئيسية التي ينبغي إصدارها خلال السنة المالية. ويشكل مشروع الموازنة واحدة من أهم هذه الوثائق، والتي يجب أن تشمل على اقتراح يفصل خطط السلطة التنفيذية للسنة المالية التالية، إلى جانب كلف تنفيذ الأنشطة المقترحة. ويجب أن يكون هذا المشروع متاحاً مسبقاً للجمهور ولللمجلس التشريعي (البرلمان) مسبقاً من أجل إقراره في شكله النهائي قبل ثلاثة أشهر على الأقل من بداية السنة المالية، وذلك لإتاحة الفرصة لإجراء مراجعة كافية ونقاش عام حوله.

في مصر، يقدم مشروع الموازنة بعض المعلومات للجمهور، ما يعني أن المواطنين لا يحصلون على صورة شاملة لخطط الحكومة المتعلقة باستيفاء الضرائب والإنفاق خلال السنة التالية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن من الصعب إلى حد ما تعقب الإنفاق وجمع الإيرادات والاقتراض خلال العام. ومع أن مصر تنشر تقارير مفصلة نوعاً ما خلال السنة، إلا أنها لا تنشر مراجعة في نصف السنة. وكان من شأن نشر هذه الوثيقة أن يعزز المصداقية العامة لحكومة، بما أنها تقدم معلومات أكثر شمولاً عن الكيفية التي يجري تطبيق الموازنة وفقها خلال السنة.

من الصعب أيضاً تقييم أداء الموازنة في مصر لدى انتهاء السنة المالية، إذ لا يتم نشر تقرير عن نهاية السنة، مما يحول دون عقد مقارنات بين ما أقرته الموازنة وما تم إنفاقه وجمعه فعلياً. كما أن مصر لا تعلن تقارير تدقيق الحسابات، ولا تقدم أي معلومات عما إذا كان يجري تطبيق توصيات لجنة تدقيق الحسابات بشكل ناجح.

يعتبر الوصول إلى معلومات مفصلة عن الموازنة، واللازم من أجل فهم مدى تقدم الحكومة في إنجاز مشروع أو نشاط معين محدوداً جداً، ولم تقم مصر بجعل حق الوصول إلى المعلومات الحكومية قانوناً نافذاً.

المشاركة العامة ومؤسسات مراقبة المصداقية

بالإضافة إلى تحسين مدى الوصول إلى وثائق الموازنة الرئيسية، ثمة وسائل أخرى، والتي كان يمكن أن تجعل من موازنة مصر أكثر انفتاحاً. ويمكن زيادة فرص مشاركة المواطنين في النقاشات حول الموازنة. حيث لا يقوم الفرع التشريعي بعقد جلسات استماع علنية حول الموازنة، والتي يمكن أن يشارك فيها الجمهور.

يظل استقلال المؤسسة المصرية العليا للرقابة محدوداً إلى حد ما. وتمكن إقالة رئيس محكمة الرقابة الوطنية العليا من دون مصادقة الهيئات القضائية والتشريعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن محكمة الرقابة الوطنية العليا لا تمتلك أي آليات رسمية للتواصل مع الجمهور لتلقي الشكاوي والاقتراحات للمساعدة في تقرير برامجها الرقابية.

مدى توفر وثائق الموازنة الرئيسية السبع وموازنة المواطنين (مرتبة حسب أولوية الإعلان)	
بيان ما قبل الموازنة	لا
مشروع الموازنة	نعم
موازنة المواطن	لا
الموازنة المعمول بها	نعم
التقارير الصادرة خلال السنة	نعم
قنصل فرصت مة ع ج ا ر م	لا
تقرير نهاية السنة	نعم
تقرير التدقيق المالي	لا



Open Budget Index 2008

مصر

يقيم مؤشر الموازنة المفتوحة كمية ونوع المعلومات المتوفرة للجمهور في وثائق موازنة الدولة. وقد تحدد وضع الدولة ضمن فئة أداء بعينها عن طريق احتساب معدل الإجابات عن 91 سسؤالاً مسن أسئلة استبانة الموازنة المفتوحة، والتي تتصل بالمعلومات المتضمنة في وثائق الموازنة الثمانية الرئيسية التي ينبغي أن توفرها كافة الدول لجمهورها.

معلومات الاتصال بالباحث

لبنى محمد عبد اللطيف

شركاء في التنمية

8 شارع السد العالي. ميداني فيني. الدقي،

الجيزة، 12311، مصر

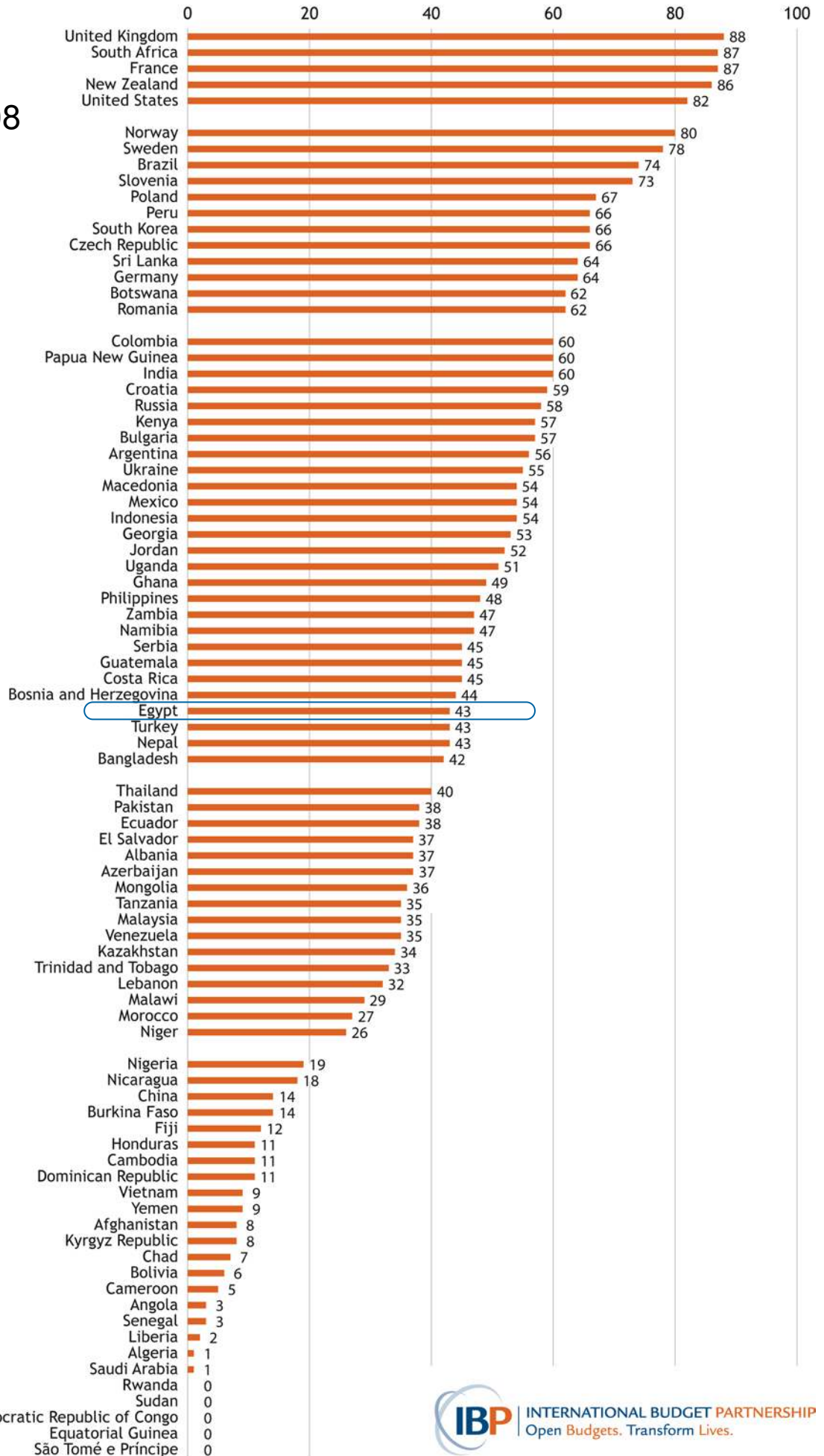
هاتف: +2 0101694949

بريد إلكتروني:

lobnama@aucegypt.edu

تأسس مشروع شراكة الموازنة المفتوحة كجزء من مركز الموازنة وأولويات السياسة. وهو منظمة أبحاث غير منحازة وغير ربحية مركزها واشنطن عام 1971، والتي تهدف إلى دعم منظمات المجتمع المدني المعنية بتعزيز عمليات الموازنة ومؤسساتها ونتائجها في كافة أنحاء العالم. للمزيد من المعلومات حول مشروع شراكة الموازنة الدولي، ومبادرة الموازنة المفتوحة لعام 2008، تفضلوا بزيارة الموقع الإلكتروني:

www.openbudgetindex.org



INTERNATIONAL BUDGET PARTNERSHIP
Open Budgets. Transform Lives.